



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



تقييم أداء الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال المياه، عرض التجربة الجزائرية

Assessing the performance of the partnership between the public and private sector in the feild of water,the algerian experience offer

فريدة عيساوة^{1*}، سالم عبد العزيز².
¹ جامعة وهران 2 محمد بن احمد، وهران، الجزائر.
² جامعة وهران 2 محمد بن احمد، وهران، الجزائر.

Key words:

public sector
private sector participation
management contracts
water sector
Algerian experience.

Abstract

The partnership between the public sector and the private sector is an important strategy as one of the policies that can achieve economic, social and financial balance for countries, which made it receive great attention from the governments of developed and developing countries alike in various parts of the world. The public-private partnership projects that flourished in the 1990s included many areas that were previously the preserve of the state, such as basic infrastructure projects, communications, tourism ,transportation and scientific research. The aim of this study is to identify the methods and objectives of private sector participation in water management and showing its role in improving public services in the feild of water and sanitation in Algeria, and it was implemented through a series of administrative contracts between public water institutions and foreign companies in four major cities (Algeria, Oran, Constantine, Annaba and Taref), which produced acceptable results such as containment of distribution disorder, provision of high quality and gauranteed water, reduction of water leakage ratio, establishment of various facilities and structures, bringing commercial agencies closer to the client, and facilitate payment process of receivables. This demonstrates the effectiveness of the participatory approach in raising the efficiency of water sector management.

ملخص	معلومات المقال
تعتبر الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص استراتيجية هامة باعتبارها احدى السياسات التي يمكنها تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي والمالي للدول، مما جعلها تحظى باهتمام كبير من قبل حكومات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء في مختلف انحاء العالم ،و قد شملت مشاريع الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص التي ازدهرت في تسعينات القرن الماضي عديد من المجالات التي كانت سابقا حكرا على الدولة كمشاريع البنية التحتية الأساسية و الاتصالات و السياحة و النقل و البحث العلمي. تهدف هذه الدراسة الى معرفة أساليب وأهداف مشاركة القطاع الخاص في مجال ادارة المياه وإبراز دوره في تحسين الخدمات العمومية في مجال المياه والتطهير بالجزائر والذي تم تفعيله من خلال ابرام مجموعة من العقود الادارية بين المؤسسات العمومية للمياه والشركات الأجنبية في أربع مدن كبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة والطارف) والتي أفرزت نتائج مقبولة، من خلال احتواء مشكل اضطراب التوزيع، وتوفير المياه بنوعية عالية ومضمونة وتخفيض نسبة التسربات، كما تم اقامة العديد من المنشآت والهاكل وتقريب الوكالات من الزبون، و تسهيل عمليات دفع المستحقات، وهذا ما يبين نجاعة أسلوب الشراكة في رفع كفاءة ادارة قطاع المياه.	تاريخ المقال: الإرسال: 2022-06-11 القبول: 2023-03-02
	الكلمات المفتاحية: قطاع العام مشاركة القطاع الخاص عقود الادارة قطاع المياه التجربة الجزائرية.

1. مقدمة

العام والخاص وأسباب اللجوء إليها، وعرض بعض التجارب الدولية في مجال الشراكة في المياه، بالإضافة الى استخدام المنهج التحليلي من خلال دراسة تحليلية لتجربة الجزائر في مجال المياه من خلال ابرام عقود الادارة مع القطاع الخاص.

يمكن ابراز أهم الدراسات في مجال الشراكة العمومية الخاصة بصفة عامة فيما يلي:

دراسة (فراح رشيد : سياسة ادارة الموارد المائية في الجزائر و مدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009-2010.

كما تناولت الدراسة التالية عرض التجربة الجزائرية (لكحل الأمين : الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر، دراسة حالة شركة المياه و التطهير لوهان SEOR، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان)، 2017.

دراسة (محمد صلاح : دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء و التشغيل و نقل الملكية_ حالة بعض اقتصاديات الدول العربية_ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك ، جامعة الشلف، 2014_2015.

2. الأطار المفاهيمي للشراكة العمومية الخاصة

يعتبر مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المفاهيم الحديثة التي انتشرت بشكل كبير في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين، حيث تبين لمختلف الدول في العالم وخاصة النامية منها أن الشراكة مع القطاع الخاص هي أحد الخيارات الاستراتيجية للسياسة الاقتصادية في تنفيذ المشاريع، بالإضافة إلى تزايد ارتفاع الطلب على الخدمات ونتيجة لذلك ولعوامل أخرى أهمها عدم استيفاء الاحتياجات التمويلية لهذه المشاريع، أدى إلى حتمية إقامة شراكات مع وحدات القطاع الخاص بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبذل المزيد من الجهود وحشد كافة الامكانيات المادية والبشرية للقطاعين العام والخاص.

سيتم التطرق من خلال هذا الجزء إلى مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأهميتها مع ذكر أنواع العقود في إطار الشراكة بين القطاعين.

2.1. مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

من أجل التطرق الى مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص لابد من أن نخرج الى مفهوم القطاع العام والقطاع الخاص.

2.1.1. مفهوم القطاع العام: يقصد به وحدات الأعمال سواء انتاجية أو خدمتية التي تدار من طرف الحكومات و التي يمكن لها أن تفوض القطاع الخاص لإدارتها وفق عقد يبرم

حظي موضوع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص باهتمام كبير من قبل الباحثين الاقتصاديين والسياسيين وحتى الحكومات في مختلف أنحاء العالم، بعد أن اتضح أن النمو الاقتصادي والاجتماعي يعتمد على حشد وجمع كافة الامكانيات بما فيها طاقات وموارد وخبرات القطاع الخاص، ليشترك هذا الأخير في تنظيمات مؤسسية تتولى انشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها.

تعتبر هذه الشراكة ضرورة ملحة بالنسبة لتسيير المياه بحيث تعاني أغلب دول العالم وخاصة النامية منها من صعوبة في توفير المياه الصالحة للشرب لشعوبها بالإضافة الى خدمات الصرف الصحي والتطهير، ما دفع المنظمات الدولية الى تحفيز الحكومات للقيام بإشراك القطاع الخاص في هذا المجال.

أما فيما يخص الجزائر فبعد تراجعها عن خيارها الاشتراكي وسعيها إلى تكريس اقتصاد السوق فإن الشراكة مع القطاع الخاص أصبحت حتمية أمامها من أجل تحقيق التنمية في جميع القطاعات وفي قطاع المياه بالتحديد لكونها تساهم في تخفيف الأعباء المالية على ميزانية الدولة ،مما يسمح لها بالاستفادة من كفاءة وخبرة القطاع الخاص.

بالنظر الى التجربة التي باشرتها الجزائر في هذا المجال بالمدن الكبرى (الجزائر العاصمة، وهران ، قسنطينة، الطارف وعنابة)، وفي ظل التشريعات المنظمة لقطاع المياه بالجزائر.

بناء على ما سبق تبرز إشكالية البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي: هل يمكننا القول أن الشراكة بين القطاع العام والخاص هي الأسلوب الأمثل في التحسين من كفاءة قطاع المياه بالجزائر؟

من خلال الإشكالية السابقة يمكننا صياغة الفرضية التالية: يعتبر نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المياه بالجزائر أداة فعالة في تحسين كفاءة قطاع المياه.

تبرز أهمية البحث من خلال دور مساهمة القطاع الخاص في ادارة و تنفيذ المشاريع الاستراتيجية بمجال المياه بالشراكة مع القطاع العام و تغلب هذا الاخير على المشاكل المالية و الادارية التي تقف عقبة في سبيل القيام بتحقيق الاهداف المنشودة كرفع كفاءة هذا القطاع الحيوي.

الهدف من هذه الدراسة الى عرض وتفصيل أهم الطرق والأساليب المتداولة للشراكة بين القطاع العام والخاص التي تم تطبيقها في مجال المياه، وتبيان دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تحسين أداء وكفاءة قطاع المياه بالجزائر.

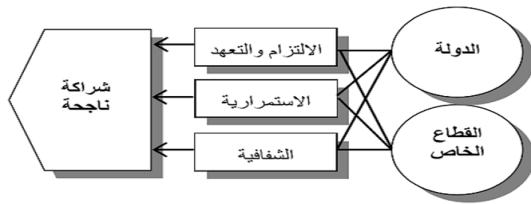
ولمعالجة هذا الموضوع والإجابة على الإشكالية تم الإعتماد على منهج للدراسة وذلك باستخدام النهج الوصفي من خلال وصف متغيرات الدراسة كالتعريف بالشراكة بين القطاعين

كما تساعد على خلق فرص عمل تشجيعا للاستثمارات الخارجية،

أهداف استراتيجية لتسيير المرفق العام من خلال اللجوء الى عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص في حالة المشاريع التي تتميز بالشمولية والتعقيد بالإضافة الى امتلاك الخبرة التقنية اللازمة في ادارة هذه المشاريع عن طريق وضع تركيبة قانونية ومالية مناسبة بإشراك مختلف المقاولات في أعمال الادارة (فراح، ر، فرحي، ك، 2018، ص: 85).

شكل 1

عنوان الشكل: مبادئ الشراكة الناجحة بين القطاع العام والخاص



المصدر: محمد أشرف خليل حمدونة، العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام والخاص و دورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، أوت 2017، ص: 50.

3.2. أنواع الشراكة بين القطاع العام والخاص

تصنف الشراكة من حيث نمط التنظيم، نوع القرار، طبيعة النشاط وطبيعة العقد، لهذا يتم توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص من خلال عدة صيغ أهمها:

1.3.2. شركات تعاونية : يتم على أساس تشاركي بين القطاعين العام والخاص حيث تتصف هذه الشراكة بعلاقات أفقية بين الأطراف، ويتم اتخاذ القرار بالإجماع ويشترك جميع الشركاء بأداء المهام الواجبات، ولا يكون هناك إشراف منفرد لأي طرف فكلهما يتحمل المخاطر ويحصل على المنافع المحققة عن النشاط.

2.3.2. شركات تعاقدية: تتم بموجب عقد بين الطرفين وتكون علاقة الشراكة عمودية مع وجود طرف مرجعي يمارس الرقابة والسيطرة على النشاط وعلى الاطراف المساهمة في الشراكة، وتأخذ الشراكة التعاقدية عدة أشكال مثل: التأجير والخدمة، الإدارة البيع الكلي أو الجزئي، الشريك الإستراتيجي والامتياز. يدخل ضمن الامتياز أشكال عديدة أهمها نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) والذي له تفرعات مثل OPB، BLOT، ROO، BOOT، وغيرها.

3.3.2. الشراكة التضامنية: يكون فيه كل من الجانب الحكومي المعني والشريك الخاص متضامنين في القيام بعمل يحقق لهما ربحا مشتركا، يشارك كل طرف في الأصول وفي المخاطر تعتبر الحكومة الشريك النشط في هذه الشراكة.

إن مجالات الشراكة بين القطاع العام والخاص تتمثل في مجال البنية التحتية للدول، حيث بدأت العديد من الحكومات

بين الطرفين العام والخاص (ضياء مجيد الموسوي، 1995، ص: 42).

2.1.2. مفهوم القطاع الخاص: يدار هذا القطاع بكفاءة الأفراد وقدرتهم على تسيير وحدات الانتاج والخدمات، لذلك يتم تفويض عدة مرافق لهذا القطاع من طرف الحكومات بهدف تحقيق وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية. (عبدو محمد فاضل الربيعي، 2004، ص 12).

تعددت التعاريف لمفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وقد تم طرح عدة مفاهيم أهمها من الناحية الاقتصادية، فبحسب صندوق النقد الدولي: «هي تلك الترتيبات التي تسمح للقطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات البنية التحتية من خلال الحكومة، وتدخل الشراكة في عدة مجالات للبنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية وغالبا ما تتركز في بناء وتشغيل المستشفيات والمدارس والسجون والطرق والأنفاق وشبكات الإنارة والمطارات والموانئ ومحطات المياه والكهرباء» (الدوسري، م، 2019، ص 76)

كما يعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي بأنها: «أداة اقتصادية مرنة وديناميكية والتي يمكن استعمالها لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كالتنمية المستدامة والتشغيل» (الدوسري، 2019، ص 76)

أما البنك الدولي فيعرف الشراكة أنها: «عقد طويل الأجل بين مؤسسة خاصة و وكالة حكومية لغرض تقديم مهام و خدمات عمومية يتحمل القطاع الخاص كل أو أغلب المسؤوليات المالية والمخاطر عن المشروع»

من الناحية المالية، فقد عرفها كولزاو بأنها: «التزام مشترك لمتابعة أهداف اقتصادية مشتركة يتم تحديدها مشاركتا عن طريق قيادات القطاعين» (السعيد، جوان 2014، ص:)

عرفتها الأمم المتحدة بأنها: «التعاون و الأنشطة المشتركة بين القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ المشروعات الكبرى وبحيث تكون الموارد والامكانيات لكل القطاعين مستخدمة معا، و ذلك بالطريقة التي تؤدي الى اقتسام المسؤوليات والمخاطر بين القطاعين بطريقة رشيدة لتحقيق التوازن الأمثل لكل من القطاعين» (السعيد، دراجي، جوان 2014، ص: 309)

2. أهداف وأهمية الشراكة بين القطاع العام والخاص

أهداف سياسية واجتماعية و تبرز من خلال دور الدولة في اتخاذ القرار و رسم الاستراتيجيات الكفيلة بتقديم الجمل الأنجع للمشاكل التي يعرفها المسير العمومي (الحكومة) حيث تهدف الى تقديم خدمات تتميز بمستوى عالمي وكفاءة وجودة عالية.

أهداف اقتصادية و التي تتجلى في تقوية البنية التحتية، و عصرنه المرافق العامة حيث أظهرت بعض الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي و تطور البنية التحتية

الصيانة والتشغيل للمرافق المائية من القطاع العام الى القطاع الخاص، مدة هذه العقود تتراوح ما بين ثلاث الى خمس سنوات، وحسب هذه العقود فإن الحكومة تقوم بدفع مبلغ معين متفق عليه لشركة القطاع الخاص، للقيام بأعمال ادارة المرافق المائية لتحقيق أهداف العقد المبرم بين القطاعين، وتبقى ملكية المرفق والاستثمار فيها من مسؤولية القطاع الحكومي.

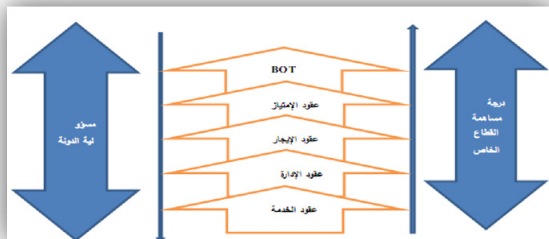
3.2.3. عقود الإيجار: يقوم القطاع العام من خلال هذه العقود بالتخلي عن المرافق العمومية لشركات من القطاع الخاص مقابل مبلغ معين يتم دفعه للحكومة. أي أن القطاع الخاص يقوم بشراء حقوق الانتاج من ادارة الموارد المائية لمدة معينة، ويشتمل هذا الأسلوب على مخاطر عالية بالنسبة للقطاع الخاص.

4.2.3. عقود الامتياز: وفق هذه الصيغة، يعطى الشريك الخاص مسؤولية ادارة تشغيل المرافق المائية، وصيانتها والاستثمار فيها من خلال انشاء مشروعات متعددة لتوسيع هذه المرافق الأصول الثابتة تبقى ملكية للسلطة العمومية بعد انتهاء فترة الامتياز، ويمنح هذا الامتياز عن طريق تقديم مناقصة أسعار ويمنح العقد للشركة التي لديها الخبرة والإمكانيات والتي تقترح أقل سعر، وهذه العقود طويلة الأجل تتراوح ما بين 25 و30 سنة.

5.2.3. عقود الانشاء والتشغيل ونقل الملكية: في هذه الحالة تقوم شركة من القطاع الخاص بإنشاء أحد المرافق المائية مثل السدود ومحطات تحلية مياه البحر وتشغيلها والإستفادة من عوائدها لفترة محددة من السنوات والتي تتراوح من 20 الى 30 سنة، في نهاية هذا العقد يتم نقل ملكية المرفق المائي إلى الحكومة، أثناء سريان مدة العقد تقوم الحكومة بشراء المياه التي ينتجها هذا المرفق بمواصفات وبسعر يتم الاتفاق عليه في العقد، بحيث يغطي هذا السعر في النهاية كلفة الانشاء والتشغيل مع هامش ربح مقبول.

شكل 2

عنوان الشكل: أساليب الشراكة بين القطاعين العام والخاص



المصدر: محمد صلاح، دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية: حالة بعض اقتصاديات الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، 2014-2015، ص 50.

منذ الثمانينات في السماح للقطاع الخاص بالمشاركة في مشروعات البنية التحتية خاصة ما تعلق بمشاريع النقل الكهربائي، الاتصالات، المياه والصرف الصحي. كما بدأت تظهر هذه الشراكة في السنوات الأخيرة بمجالات الصحة، التعليم والخدمات الأخرى.

3. الشراكة بين القطاع العام والخاص في مجال المياه

3.1. المياه ومشكلة الندرة

كانت المياه في عهد قريب تعتبر سلعة مجانية حيث تتوفر بغزارة في جل مناطق العالم، إلا أن التطورات التي حدثت نتيجة الثورة الصناعية و ارتفاع معدل نمو السكان واتساع رقعة المناطق الحضرية، أدت بمجملها الى استنزاف الموارد المائية المتوفرة أصبح الماء من الموارد النادرة. (هاني أحمد أبو قديس، 2004، ص44).

أصبحت المياه العذبة في العالم قليلة ومحدودة ولا تمثل سوى 0,5 % من مخزون المياه إضافة إلى الزيادة السكانية والتي تقدر بـ 85 مليون سنويان والاستهلاك الفردي المتضاعف مرتين كل عشرين سنة، كما أن الصناعة والسقي وبناء الخزانات الكبيرة وانخفاض المناطق الرطبة والغابات والتلوث الناتج عن الصناعة أدى الى تلوث المياه بحدة، مما أدى الى البحث في احتياطات المياه الجوفية و استعمالها بكميات كبيرة. وتعيش عدة مناطق في العالم انخفاضاً كبيراً في الاحتياط منه الشرق الأوسط، شمال الصين، المكسيك، و24 دولة في أفريقيا (بعلوج بلعيد، 2006، ص 55)

تعتبر منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا من أشد مناطق العالم جفافاً وتفتقر الى المياه العذبة الطبيعية، بها 5% من سكان العالم ولا تحتوي إلا على 1% من مياه العالم المتجددة، وتتميز بمعدل هطول أمطار منخفض وغير منتظم وريء في التوزيع، وأهم ما يميز هذه المناطق هو الجفاف كما أن نصيب الفرد من المياه المتاحة كان في سنة 1960 حوالي 3300 متر مكعب، انخفض الى 1250 متر مكعب سنة 1990 ويتوقع انخفاضه الى 50% بحلول عام 2030، وهو أقل معدل في العالم لذلك فالمياه العذبة تمثل أكبر تهديدا للإنسانية للبقاء على وجه الأرض. (بعلوج، 2006، ص 55).

2.3. أشكال مشاركة القطاع الخاص في ادارة قطاع المياه

يمكن حصر أهم أشكال مشاركة القطاع الخاص في ادارة المياه فيما يلي:

1.2.3. عقود الخدمة: هي عقود بسيطة ولها فوائد محدودة، تتضمن هذه العقود مساهمة القطاع الخاص في القيام بمهام محدودة مثل تركيب العدادات لمدة سنتين على الأكثر.

2.2.3. عقود الإدارة: تعمل عقود الادارة على نقل المسؤولية عن

نفسه، المشكلة الرئيسية في هذا النموذج هي فقدان التوازن بين الشريكين، وغالبا ما يستجيب القطاع العام لمنطق الشريك الخاص. (FMI، 2004، p4).

5. نموذج الشراكة العمومية الخاصة في مجال المياه بالجزائر

يحتل قطاع المياه بالجزائر مكانة هامة كباقي القطاعات الأخرى كالكهرباء، الغاز، النقل العمومي، الصحة... حيث أصبح مشكل التزود بالمياه للشرب مسألة بالغة الحساسية والأهمية، وتعتبر أولوية بالنسبة للسلطات العمومية التي بذلت مجهودات كبيرة في هذا المجال، لتمكين كافة المواطنين من الحصول على المياه، ومن الملاحظ أن هناك بعض النقائص والعوائق تعود أساسا حسب صناع القرار إلى السياسات المائية المنتهجة منذ الاستقلال والتي انجر عنها قصور تشريعي وتنظيمي لتسيير هذا المورد الحيوي.

لقد نص قانون المياه رقم 12\05 المؤرخ في أوت 2005 المتعلق بالمياه، بتفويض تسيير الخدمات العمومية للمياه والتطهير إلى شركات خاصة بموجب اتفاقية، من أجل تحسين التسيير ورفع الكفاءة الإدارية لمؤسسات المياه قامت وزارة الموارد المائية منذ 2005 بالإستعانة بخبرة القطاع الخاص الأجنبي في مجال تسيير وتوزيع المياه بأكبر المدن الجزائرية: العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة والطارف (فراح رشيد، 2009-2010، ص 305).

1.5. عقود الشراكة المبرمة في مجال المياه بالجزائر

1.1.5. اتفاقية عقد إدارة بين الحكومة الجزائرية والشركة الفرنسية سويز سنة 2006

ينص هذا العقد على أن تتكفل شركة سويز بإدارة وتشغيل وصيانة جميع مرافق المياه والصرف الصحي في الجزائر العاصمة، من أجل توفير المياه الصالحة للشرب لسكان المدينة 24 ساعة على 24 ساعة بالإضافة إلى القضاء النهائي على التسربات.

كما تهدف هذه الاتفاقية إلى الالتزام المشترك بين الطرفين لتحسين جودة الخدمة ونقل الخبرة الفرنسية وتكوين الاطارات الجزائرية لتسيير عملية توزيع المياه بعد انقضاء عقد الشركة الفرنسية (Mohamed Amine Mehdi KHELLADI، p 14، 15)، تميزت هذه الاتفاقية بنجاحها من خلال النتائج المحققة في الميدان من خلال تموين سكان العاصمة بالمياه الصالحة للشرب دون انقطاع، وذلك بعد التزام الشركة بشروط العقد المبرم خلال خمس سنوات 2006-2011.

كما تم إعادة إبرام عقد جديد لمدة خمس سنوات إضافية 2011-2016 مع شركة سويز لإدارة وتشغيل وصيانة جميع مرافق المياه والصرف الصحي في الجزائر العاصمة.

4. عرض بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال مشاركة القطاع الخاص لإدارة قطاع المياه

سننظر فيما يلي إلى أهم الأشكال التنظيمية والتي تمثلها كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا

1.4. التجربة الفرنسية

تعتبر من أهم النماذج الرئيسية للشراكة في قطاع المياه يرتكز هذا النموذج على الإدارة بالتفويض (عقود الإدارة الإيجار والإمتياز) بحيث تحتفظ الدولة بالملكية بينما تعود الإدارة إلى القطاع الخاص. لقد ساهم البنك الدولي في دعم وتعزيز النموذج الفرنسي بقوة فتم تصديره بأشكال مختلفة إلى البلدان المتقدمة و النامية، لذلك نجد أن أكبر الشركات العالمية في مجال المياه هي شركات فرنسية، تقوم بإدارة المياه في مناطق كثيرة من العالم (فراح رشيد، فرحي كريم، 2017، ص 85)، يتقاسم سوق المياه الفرنسي ثلاث شركات كبرى و هي: SAUR-Bouygues، La lyonnaise des eaux (suez)، و Véolia.

2.4. التجربة البريطانية: تعتبر بريطانيا من الدول الرائدة في مجال خوصصة مرافق الخدمات والبنية التحتية، حيث قامت في مطلع السبعينات بتحويل مسؤولية إدارة قطاع المياه من البلديات إلى مؤسسات اقليمية تابعة للحكومة مملوكة من طرف القطاع الخاص، وتقدم كل مؤسسة خدماتها في اقليمها فقط، وذلك حسب الأحواض المائية الاقليمية.

في سنة 1989، تم خصخصة خدمات التزويد بالمياه والصرف الصحي ببيع أسهم هذه المؤسسات الإقليمية لتتحول إلى شركات مساهمة عامة لتنفيذ البرامج في هذا المجال حيث بلغت تكلفة هذه المشاريع 20.7 مليار دولار، تمكنت شركات المياه في بريطانيا من تحقيق أرباح تجاوزت التوقعات.

يتميز هذا النموذج بأسلوب إدارة غير مفضل بالنظر إلى استقلالية شركات القطاع الخاص عن القطاع العمومي، وبذلك فهو يمنع من أي سلطة ويخضع لسيطرة السوق، فالأموال الممنوحة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تخصص لصرف رؤوس الأموال لإقامة بنى تحتية حديثة، وتوضع تحت اشراف شركات خاصة بدلا من تحسين كفاءة الخدمات. (محسن زوييدة، 2013، ص 187).

3.4. التجربة الألمانية: يطبق في ألمانيا نموذجا مبتكرا يتمثل هذا النموذج في تكوين شركة تضم شريكا خاصا يمثل الأقلية مع أغلبية المساهمين العموميين، ويمنح عقد الإدارة للشريك الخاص، تم اتباع هذا النموذج في كل من البرازيل وإندونيسيا، يتميز بالديمقراطية والشفافية، يلتزم الشريك الخاص بتوفير خدمة نوعية للمواطنين من خلال ضمان التزويد بالمياه وتحديد ثمن هذه الخدمة من طرف الشريك

تراب الولاية)، الذي يسمح بمراقبة شبكات التوزيع والتدخل السريع في حالة وجود أي خلل. (لكحل الأمين، 2017، ص 155، 142).

3.1.5. اتفاقية عقد إدارة بين شركة سايكو الناتجة عن الشراكة بين الجزائرية للمياه بقسنطينة والديوان الوطني للتطهير مع الشركة الفرنسية مرسيليا للمياه

بتاريخ 23 جوان 2008، تم التوقيع على عقد الشراكة لمدة خمس سنوات لتسيير إدارة المياه من أجل إعادة تهيئة شبكتي الشرب والصرف الصحي بمبلغ قدر بـ 28 مليون أورو، وتزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب 24 ساعة على 24 ساعة، بالإضافة الى نقل الخبرة لعمال شركة سايكو. تسيير هذه الشركة ما يقارب 1500 كيلومتر من شبكة المياه الصالحة للشرب عبر 12 بلدية عبر تراب ولاية قسنطينة، وتضخ حوالي 19.5 مليون م³

حسب المدير العام للشركة فان نسبة تزويد سكان الولاية بالمياه الصالحة للشرب بلغت نسبة 70 %، وتسعى لضمان تزويد مستمر لكل أحياء الولاية، حيث تقوم الشركة بتسيير 100 مليون متر مكعب سنويا من المياه الصالحة للشرب نحو الأحياء والسكنات عبر البلديات الاثني عشر، كما تم انشاء مراكز للتدخل السريع ومركز مكالمات يستقبل حوالي 2000 مكالمة في الشهر بمعدل 100 اتصال يوميا من الزبائن من أجل الاستفسار عن الانقطاع المبرمج، بالإضافة إلى الفواتير والتبليغ عن التسربات التي أحصتها الشركة بشأنها وأصلحت حوالي 6000 تسرب عبر شبكة طولها حوالي 1200 كلم خلال 2012 (جريدة المساء : سياكو تخصص 19 مليار دج لمشاريع التزويد بالمياه العدد 72496، بتاريخ 2013.06.07، نقلا عن الموقع <http://www.el-massa.com/ar/content/view/72496>، تاريخ الاطلاع 18 جانفي 2022)

جدول 1

عنوان الجدول: عقود الشراكة المبرمة في مجال المياه بالجزائر

مؤسسة المياه والتطهير للجزائر	شركة المياه والتطهير لوهان	مؤسسة المياه والتطهير لافسطينة	مؤسسة المياه والتطهير لعناية
الجزائر العاصمة، العقد الثاني شمل ولاية تيارزة	ولاية وهران	ولاية قسنطينة	ولاية عنابة وولاية الطارف
المتعامل الفرنسي الشركة سوز للبيئة	المتعامل الكنتوني الشركة أهيان	المتعامل الفرنسي مؤسسة مياه مرسيليا	المتعامل الألماني
ايوم العقد الأول في نوفمبر 2005 لمدة 5 سنوات بمبلغ 120 مليون أورو	أفريل 2008 لمدة 5 سنوات و 6 أشهر بمبلغ 30.5 مليون أورو	سبتمبر 2008 لمدة 5 سنوات و 6 أشهر بمبلغ 36.578 مليون أورو	ديسمبر 2007 لمدة 5 سنوات و 6 أشهر بمبلغ 23.315 مليون أورو
117.731 مليون أورو			

المصدر: بالاعتماد على:

- دايفد هال، ساندرا فان نياكارك، تقرير بعنوان: المياه والكهرباء في الأجواء السياسية في البلدان العربية 2012، الاتحاد الدولي للخدمات العامة، لندن، بريطانيا، 2012، ص:ص، 26.

- Karim CHENTI, rapport sur la stratégie nationale de gestion intégrée des zones cotières en Algérie, Ministère de l'aménagement et du territoire de l'environnement, juillet, 2012, p3, 14.

2.1.5. اتفاقية عقد إدارة لمدة خمس سنوات ونصف بين مؤسسة تسيير المياه الصالحة للشرب و التطهير- عنابة- و - الطارف والمتعامل الألماني - جلشن واسر-

تم التوقيع على هذا العقد في ديسمبر 2007، كان الهدف من ابرام هذا العقد هو ترقية نوعية الخدمة العمومية لتوزيع مياه الشرب والتطهير، كما تعهد المتعامل الألماني حسب بنود العقد الذي تقدر قيمته بـ 23 مليون أورو، بنقل تكنولوجيا نشاطات توزيع مياه الشرب والتطهير وضمان استغلال أمثل للثروة المائية، والقضاء على التسربات وترقية توزيع مياه الشرب، وكذلك منشآت التطهير غير أنه تم فسخ العقد مع المتعامل الألماني بعد ثلاث سنوات بسبب عدم التزام هذا الأخير ببند الاتفاقية قبل انقضاء الأجل. (الوكالة الوطنية للأخبار، 2007/12/17).

3.1.5. اتفاقية عقد لمدة خمس سنوات لإدارة المياه و خدمات التطهير لشركة سيور الجزائرية للمياه و المركز الوطني للتصفية و التطهير - بوهان و الشركة الاسبانية أغبار:

تم التوقيع على هذا العقد في أفريل 2008، ومن أجل تطوير إدارة المياه استعانت الشركة بخبراء إسبانيين من بين المهام الرئيسية الموكلة اليهم، ضمان استمرارية التزويد بمياه الشرب لولاية وهران خلال 24 ساعة دون انقطاع. كما تم الأخذ بعين الاعتبار الجانب الكمي والنوعي، جمع، تصفية وإعادة استعمال المياه القذرة، تحسين خدمة الزبائن التكوين الملائم والمناسب لعملاء سيور حسب كل اختصاص <http://www.wilayaoran.org/> <http://www.wilayaoran.org/15-org/2013-07>). لقد تمكنت شركة سيور في فترة وجيزة ما بين 2008. 2012 من رفع عدد الزبائن بحوالي 18,75%، كما ساهمت بشكل كبير في توسيع نطاق التغطية لتشمل جل المناطق المعزولة، كما قدرت نسبة توزيع مياه الشرب على مدار 24 ساعة على 24 ساعة، سبعة أيام / سبعة أيام بـ 99.7 % سنة 2012. بالإضافة الى تحسين خدمات المياه من حيث استمرارية الخدمة واحترام المياه الصالحة للشرب.

أما من بجانب التسربات وإعادة تأهيل شبكة التوزيع قامت الشركة بتجديد وصيانة 756 كلم من شبكة التوزيع 41 %، بحيث تمت معالجة 66978 تسرب للمياه منذ انطلاق العملية، كما قامت سيور أيضا بضمان تصريف مياه الصرف الصحي والأمطار بعد المعالجة في محطات التصفية ورمي المخلفات غير القابلة للتدوير فقد تم انجاز أكثر من 11 محطة تصفية في كامل تراب الولاية.

يتم توزيع مياه الشرب على مستوى ولاية وهران بالاعتماد على نظام التحكم عن بعد وهي تقنية حديثة لتسيير خدمات المياه من خلال ضبط و مراقبة عملية التوزيع. حيث تم ربط أزيد من 155 محطة هيدروليكية (أحواض، محطات تحلية و معالجة مياه البحر، أبار، ينابيع...) بـ 200 نقطة مراقبة (نقاط قياس الضغط ومستوى التدفق على مستوى كامل

2.5. تقييم أداء الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال المياه بالجزائر

يمكن القول أن التجربة الجزائرية سجلت تحسنا ملحوظا في المجال إقامة العديد من المنشآت الجديدة منها نظام المراقبة عن بعد، كما نجحت في ضمان استقرار توفير المياه وتطوير شبكة الصرف الصحي، بالإضافة الى استرجاع آلاف المستهلكين للمياه لم يكونوا مدرجين سابقا ضمن شبكة توزيع المياه والصرف الصحي عن طريق امتلاكهم لعدادات للمياه، كما تم تقليص نسبة ضياع المياه والقضاء على التسربات بعدما كانت تقدر بحوالي 40 % سنة 2000، حيث تم اصلاح حوالي 2000 تسرب شهريا.

بالرغم من كل الايجابيات والمزايا التي حققتها الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال المياه بالجزائر، إلا أنه سجلت بعض العوائق والتحديات المهمة التي تمثلت أساسا في غموض المسؤوليات وغياب التنسيق بين الجهات المعنية وجود مؤسسات غير مؤهلة ووعي عام محدود و افراط في مركزية القرارات اضافة إلى وجود قوانين و تنظيمات غير فاعلة و غير مطبقة.

بالرغم من اعلان بعض المتعاملين الأجانب القائمين على ادارة خدمات المياه بالجزائر عن أرقام مثيرة سواء في تقاريرهم، أو عبر النشريات الموجودة على المواقع الالكترونية لهذه الشركات من رفع معتبر لعدد السكان المزودين بالماء الشروب، وحجم التغطية الذي توسع في زمن قصير سواء ما تعلق بتطهير المياه أو توزيعها على مدار الأسبوع، ضف إلى جودة الخدمة العمومية المقدمة وارتفاع نسبة الفوترة والتحصيّل بمعدلات كبيرة، والارتفاع في مستوى سرعة وحجم التدخل لصيانة الشبكات بالإضافة الى ذلك، التصريح بمعدلات كبيرة من العمال المستفيدين من التكوين والتدريب في المجال.

لقد خلص التقرير الذي يحمل عنوان موازنة 2007-2014 وأجندة 2019 الصادر عن الديوان الوطني للتطهير الى أن تجربة الشراكة مع القطاع الخاص من خلال ابرام عقود الادارة لخدمات المياه و التطهير في الجزائر لم تحقق الأهداف التي تم تسطيرها و لم تكن بمستوى النتائج المنشودة، أما بالنسبة للمتعامل الاجنبي فكان هدفه الأساسي هو الربح بشكل مبالغ فيه و على حساب الدولة والمستخدم من دون الالتزام بتحويل المعارف و الخبرات للطرف الجزائري. (Rapport de l'office et agenda 2014-national de l'assainissement bilan 2007 (25-2019, pp : 17

6. خاتمة

إن قطاع المياه بالجزائر، من خلال دراسة الجوانب المتعلقة بتنظيمه وتسييره، وبالنظر إلى المسار القانوني والمؤسساتي للقطاع تلخص في زخم الهياكل المؤسساتية وعدم فعاليتها، كثرة النصوص القانونية المنظمة للقطاع و عدم انسجامها

في مجال إقامة منشآت و هياكل الري، من أهم نماذج العقود المسجلة في هذا المجال نجد:

- الاتفاق الذي وقعته الوكالة الجزائرية لتنمية الاستثمار والشركة الجزائرية للطاقة في مارس 2008 مع الشركتين الاسبانييتين اينما وأكواليا لانجاز محطتين لتحلية مياه البحر في ولايتي مستغانم وبومرداس بقيمة 360 مليون دولار.

- وقع فرع الشركة الجزائرية للطاقة التابع لكل من شركتي، سونطراك وسونلغاز والمجمع السنغافوري هيفلوكس يوم الأحد 6 جويلية 2008، على عقد لانجاز أكبر محطة لتحلية مياه البحر في العالم بنظام البناء والتشغيل و نقل الملكية في منطقة المقطع بمرسى الحجاج بولاية وهران، بطاقة انتاج تصل الى 500 ألف متر مكعب يوميا، وبتكلفة اجمالية تقدر ب 468 مليون دولار.

- كما تنفيذ مشروع انجاز مشروع محطة الحامة لتحلية مياه البحر بالجزائر العاصمة، بطاقة انتاجية تقدر ب 200 ألف متر مكعب في اليوم، بموجب اتفاق الشراكة المبرم مع الشريك الأمريكي جي ايونيكس التي تمتلك 70 % من شركة الحامة لتحلية المياه المكلفة بتشغيل المحطة وصيانتها بشراكة مع الشركة الوطنية للنفط سوناطراك والشركة العامة للكهرباء والغاز سونلغاز ومؤسسة الجزائرية للمياه (بودراف مصطفى، 2011-2012، ص: 56)

2.5. الأهداف العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مرافق المياه بالجزائر

تهدف مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات المياه التطهير بالأساس لإتاحة فرصة للقطاع الخاص للاستثمار في قطاع المياه من أجل تحقيق عائد مالي للدولة وتخفيف الأعباء عن ميزانياتها والقيام بتسيير قطاع المياه بالجزائر يعود بالضرورة الى السعي لتحقيق الأهداف التالية :

. الاستفادة من الخبرات و التقنيات الحديثة للقطاع الخاص لتحسين تسيير خدمات المياه؛

. تحسين الأداء الاقتصادي لمرافق المياه في مجال التشغيل والصيانة والاستغلال الأمثل للموارد؛

. توفير استثمارات ذات العلاقة بمرافق المياه بالإضافة إلى إجراء التوزيعات اللازمة على هذه المرافق؛

. تقليل دعم الحكومة لقطاع المياه واقتصاره على ذوي الدخل المحدود؛

. الحد من البيروقراطية والفساد في مؤسسات القطاع العام في قطاع المياه؛

. جعل قطاع المياه أكثر استجابة لمتطلبات المستهلكين من حيث كمية ونوعية المياه وجعلها متاحة. (عطار نادية ، 2014 - 2015، ص: 142)

- خلق نوع من الارتياح لدى المواطن من خلال رفع الوعي لديه بدور الشريك الخاص في التنمية، مع تحديد نظام التسعيرة الملائم لكل فئات المجتمع بأسعار معقولة؛

- الحرص على تقديم خدمات نوعية وبمعايير دولية عن طريق المتابعة والاشراف من قبل الدوائر الحكومية للتأكد من تحقيق الجودة في الأداء من طرف القطاع الخاص؛

. تعميم أسلوب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال المياه على كل ولايات الوطن خصوصا التي تتوفر على الامكانيات الطبيعية والبيئية الملائمة لنجاحها.

تضارب المصالح

المؤلفان ليس لديهما تضارب المصالح.

- المصادر والمراجع

- المراجع باللغة العربية

1. الدوسري، م. ن. (2019). عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية المجلد 3 العدد: 5، الجزائر.
2. السعيد، دراجي. (جوان 2014). عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية، مجلة العلوم الانسانية. العدد 4، المجلد ب، جامعة قسنطينة.
3. الوكالة الوطنية للأبناء. (2007/12/17). التوقيع على عقد شراكة بين مؤسسة تسيير مياه الشرب بعنابة ومتعامل ألماني.
4. بلعوج بلعيد. (2006). هل نخوخص المياه، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة، المنعقد أيام 5.3 أكتوبر 2004، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف. منشورات الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأرومغاري.
5. بودراف مصطفى. (2011-2012). التسيير المفوض والتجربة الجزائرية في مجال المياه، مذكرة ماجستير في قانون المؤسسات، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
6. جريدة المساء : سياكو تخصص 19 مليار دج لمشاريع التزويد بالمياه العدد 72496، بتاريخ 2013.06.07، نقلا عن الموقع <http://www.el-massa.com>، تاريخ الاطلاع 18 جانفي 2022
7. دايفد هال، ساندرافان نياكارك. (2012). تقرير بعنوان: المياه والكهرباء في الأجواء السياسية في البلدان العربية 2012، الاتحاد الدولي للخدمات العامة، لندن، بريطانيا.
8. ضياء مجيد الموسوي. (1995). الخوصصة والتصحيحات الهيكلية آراء واتجاهات، ديوان المطبوعات الجامعية.
9. عبدو محمد فاضل الربيعي. (2004). الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية، مكتبة ميدولي، القاهرة.
10. عطار نادية. (2014-2015). التسيير العمومي الجديد كأداة لتحسين القطاع العمومي التجربة الجزائرية في مجال تفويض تسيير المياه، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.
11. فراح رشيد. (2009-2010). سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية، أطروحة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.
12. فراح رشيد، فرحي كريمة. (2017). الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية (البنية التحتية لامدادات المياه نموذجا)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
13. فراح، ر.، فرحي، ك. (2018). الشراكة بين القطاعين العام والخاص أداة

وتناسقها. وعليه فإن قطاع المياه لا يزال رغم كل الجهود المبذولة والإمكانيات المسخرة على كافة الأصعدة، يعاني من عدة اختلالات في وظيفته الأساسية، والتي تتمثل في توفير خدمة عمومية ذات جودة عالية وبمعايير دولية.

مع تنامي الاحتياجات المتزايدة على المياه الصالحة للشرب، أصبح من الضروري إعادة النظر في نهج تسيير الموارد المائية من قبل الحكومة الجزائرية من خلال التجربة التي خاضتها في مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في هذا المجال، عن طريق تفويض تسيير خدمات المياه والتطهير إلى القطاع الخاص في عدة ولايات (الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، الطارف و عنابة)، بالإضافة إلى تطوير الشركات الناشئة من خلال تطوير نظم التسيير والإدارة، وإرساء ثقافة خدماتية حقيقية والتي أفضت إلى اعتبار المستهلك زبون يستفيد من حقه، كما أدخلت جملة من التحسينات في مجال الخدمات المقدمة أهمها:

- توفير وتوزيع المياه بشكل يومي ودون انقطاع بنوعية جيدة وخدمة مضمونة؛

- تكوين الاطارات و تكوين العمال من خلال تطوير كفاءاتهم مما سمح بتولي القطاع عن طريق اطارات جزائرية مؤهلة بعد انتهاء عقد الشراكة مع المتعامل الأجنبي؛

- تقليص مدة الربط بشبكات المياه والعمل على تقريب المواطن من الوكالات التجارية؛

- تحسين نظام الفوترة من خلال الدفع عن طريق الوكالات البريدية؛

- تقليص نسبة ضياع المياه أو التسربات بعدما كانت تقدر بحوال 40% سنة 2000؛

في الختام يمكن اعتبار أن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال المياه بالجزائر اختيارا صائبا لأنه سمح باسهم المبادرات الخاصة التي حققت نجاعة وفعالية في تسيير هذا القطاع الحيوي، وخاصة المعالجة الجذرية في الجوانب التنظيمية وفقا لاستراتيجيات التسيير والسياسات على المدى المتوسط والطويل في اطار الشفافية التامة.

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا، وكذا النتائج المتوصل إليها، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات من أجل تفعيل أسلوب الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في تسيير مرفق المياه بالجزائر مايلي:

- وضع اطار قانوني وتنظيمي فعال يخص نظام الشراكة مع القطاع الخاص تتحدد فيه جميع القواعد الأساسية، انطلاقا من رسم الأهداف الواجب تحقيقها مما يعزز الرغبة للخواص للاستثمار في هذا المجال؛

- تعزيز أدوات الرقابة على المتعاملين الخواص وضرورة الالتزام بالمعايير المتفق عليها في بنود العقد المبرم؛

للادارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء مشاريع البنية التحتية للأمدادات المياه نموذجاً، اليازوري للنشر و التوزيع، الجزائر.

14. لحل الأمين. (2017_2018). الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في الجزائر، دراسة حالة شركة المياه و التطهير لوهراڤ سيور، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر.

15. محسن زوييدة. (2013). التسيير المتكامل للمياه كاداة للتنمية المحلية المستدامة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر.

16. محمد أشرف خليل حمدونة. (أوت 2017). العوامل المحددة للشراكة بين القطاعين العام و الخاص و دورها في نمو الاقتصاد الفلسطيني، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة.

17. هاني أحمد أبو قديس. (2004). استراتيجيات الادارة المتكاملة للموارد المائية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 93، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة.

المراجع باللغة الأجنبية

1. FMI, public-private partnerships.(2004). the fiscal affairs development.
2. Karim CHENTI. (2012). rapport sur la stratégie nationale de gestion intégré des zones cotières en Algérie, Ministère de l'aménagement et du territoire de l'environnement, juillet, 2012.
3. Mohamed Amine Mehdi KHELLADI vers un nouveau management public dans le secteur de l'eau en Algérie par le recours au Partenariat Public Privé (PPP) : cas de la SEAL, Laboratoire LAREGE, Université d'Oran/Es-Sénia, Algérie.
4. Rapport de l'office national de l'assainissement bilan 20072014- et agenda 2019 page 1725-
5. Site officiel de la wilaya Oran : [http :www.wilayaoran.org/](http://www.wilayaoran.org/) [http :www.wilayaoran.org/ 31/index.php/ar/accueil/seor/236-presentation](http://www.wilayaoran.org/31/index.php/ar/accueil/seor/236-presentation) (152013/7/

- كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

المؤلف عيساوة فريدة، وآخرون (2023)، تقييم أداء الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال المياه، عرض التجربة الجزائرية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات: 62-70.